جامعة مونديابوليس

مـــؤتـــمـــر

الاتجاهات الوازنة للسياق العالمي: الرهانات والإمكانات بالنسبة للمغرب

محمد توفيق مولين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الدار البيضاء، في 21 فبراير 2011

الفهرس

سياق عالمي تتخلله طفرات متنوعة لها تداعيات قوية على المغرب

1. توازنات اقتصادية ومالية مضطربة جراء الأزمة العالمية.
2. التداعيات الاجتماعية للأزمة العالمية تتفاقم بسبب التطورات الديمغرافية المتناقضة.
3. توازن طاقي وبيئي عالمي هش.
4. الرهانات الكبرى في مجال الغذاء.
5. التحديات الكبرى التي يجب على المغرب أن يرفعها لكي يجعل لنفسه مكانة إيجابية في عالم ما بعد الأزمة.

سياق عالمي تتخلله طفرات متنوعة لها تداعيات قوية على المغرب

- عالم أصبح أكثر تعقدا وشكا مع سرعة غير مسبوقة لوتيرة التحولات على المستوى الاقتصادي والجغرافي والسياسي والاجتماعي والتكنولوجي... وذلك تحت تأثير الأزمة النظامية.
- عالم ينبني على أساس نماذج جديدة تقطع مع المعايير التقليدية: حدود أكثر تقلصا بين العالمي والمحلي، حكامة عالمية جديدة ما تزال معالمها في طور التكوين، توازنات جديدة بين نظام الإنتاج والنظام الاجتماعي والنظام الطبيعي، سرعة انتشار الأزمات، النفاذية الثقافية الكبيرة ونفاذية القيم...
- بيئة دولية تجلب فرص حقيقية للمغرب الذي جعل من الانفتاح خيارا إستراتيجيا هاما، إلا أنه يجعله في مواجهة رهانات كبيرة (المنافسة الشرسة، الجذور الجهوية، الأمن، التغيرات الاجتماعية...).

عالم أكثر عرضة للأزمات العالمية والمترابطة

تسلط الأزمة بأبعادها المتعددة الضوء على حدود الحكامة الراهنة من أجل القضاء على اختلالات النظام العالمي.

- الأزمة المالية والاقتصادية
- الأزمة الغذائية
- الأزمة الاجتماعية
- الأزمة الطاقية والبيئية

الحكامة العالمية

- ✓ تقلب مرتفع لأسعار المواد الأولية ذات أصل طاقي وزراعي في سياق ذي ضغوطات كبيرة على الميزانيات العمومية (حالة الإعانات).
- ✓ تهديدات جادة للمواد الغذائية المتوفرة، في سياق تدهور القواعد الإنتاجية والنمو الديمغرافي.
- ✓ تأثير مهم للأسواق المالية على الاقتصاد العالمي.
- ✓ نمو اقتصادي يؤدي إلى حدوث فوارق اجتماعية تتفاقم بخسارة كبيرة للوظائف.
- ✓ التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على استدامة البيئة (المخاطر الصحية والكوارث الطبيعية...)

1. توازنات اقتصادية ومالية مضطربة جراء الأزمة العالمية

أزمة مالية واقتصادية ذات أهمية غير مسبوقة

- أزمة متعددة الأبعاد تضاهي أهميتها أهمية انخفاض سنة 1929.

- أزمة محدودة في البداية في المجال المالي، إلا أنها انتشرت في ما بعد لتطال المجال الواقعي قبل أن تتحول في النهاية إلى أزمة نظامية تطال كافة البلدان بنفس الطريقة.

- أزمة بينت عدم استدامة نماذج ما بعد الحرب العالمية الثانية وهشاشة التوازنات العالمية الاقتصادية والمالية، وعدم ملاءمة نظام التنظيم العالمي...

- أزمة تسلط الضوء على الدور الهام للدولة كمصحح لأخطاء السوق (الدعم العمومي للمجموعات المالية والصناعية: خصخصة الأرباح وشتركة الخسائر).

- كلفة إجمالية مباشرة للأزمة المالية ترتفع إلى 945 مليار دولار (600 مليار أورو)، حسب تقدير صندوق النقد الدولي في أبريل 2008. وقد تجاوز هذا الرقم 5000 مليار دولار في 2010.

الردود على الأزمة ضرورية من دون شك لكنها بعيدة عن كونها كافية

- باستثناء المراجعة الطفيفة لطريقة التنظيم الاقتصادي والمالي في اتجاه التشاور على نطاق واسع (المرور من مجموعة 7 إلى مجموعة 20)، تندرج التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة في سيناريو الأزمة الظرفية (إعادة أسواق الائتمان، السياسة النقدية التيسيرية، التحفيز المالي، تقوية صناديق المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي...).

- ردود تحمل بذور أزمة أكثر حدة:
- ✓ تشجع طريقة تمويل مخططات الإنقاذ والتحفيز تراكم العجز وعدم التوازن، كما تدل على ذلك أزمة الديون السيادية لبعض البلدان الأوربية.
- ✓ تراخي دعم المجتمع الدولي لتنمية البلدان ذات دخل ضعيف (الأهداف الافتراضية للألفية،المشاحنات والنزاعات الطائفية في المناطق الضعيفة...)

التحول التدريجي للعالم الذي يسرع بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية

الكرة الأرضية خلال العولمة

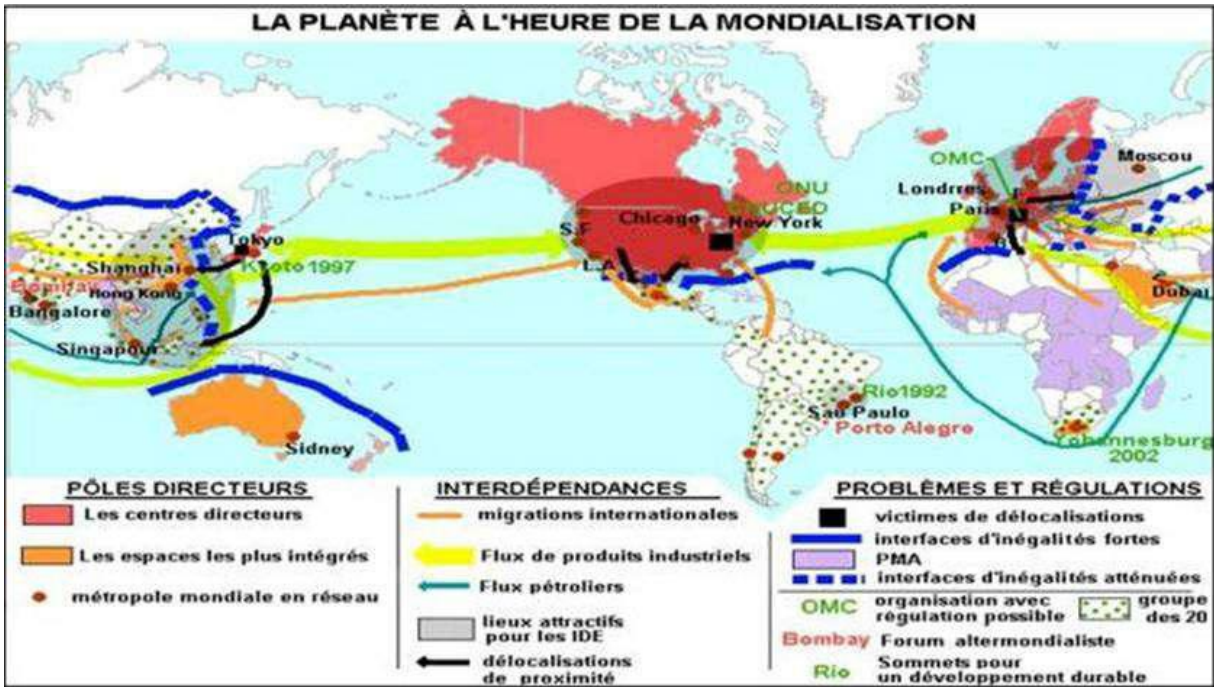

... ينذر بظهور تسلسل جديد للسلطة

- سرعة ارتفاع قوة البرازيل وروسيا والهند والصين مع تباين نسبي لوزن أوربا...

- بروز منطق جديد لإعادة تكون مجالات التأثير (تحالفات طاقية، رهانات متعلقة بالهجرة، تحديات أمنية...).

- زيادة المنافسة الدولية مع ارتفاع دور الابتكار والرأسمال البشري في تكوين الامتيازات التنافسية للأمم (سرعة وتيرة الابتكار التكنولوجي، توجه التشغيل نحو الكفاءات العالية).

- التضخم المستدام لأسعار المواد الأولية، خاصة الغذائية (الجفاف والكوارث الطبيعية) والطاقية (الضغوط على العرض والطلب القوي الصادر عن الدول الناشئة، لاسيما الصين...).

وتيرة استدراك سريعة لمجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين، مما يمكنها من إزاحة القوى الاقتصادية التقليدية

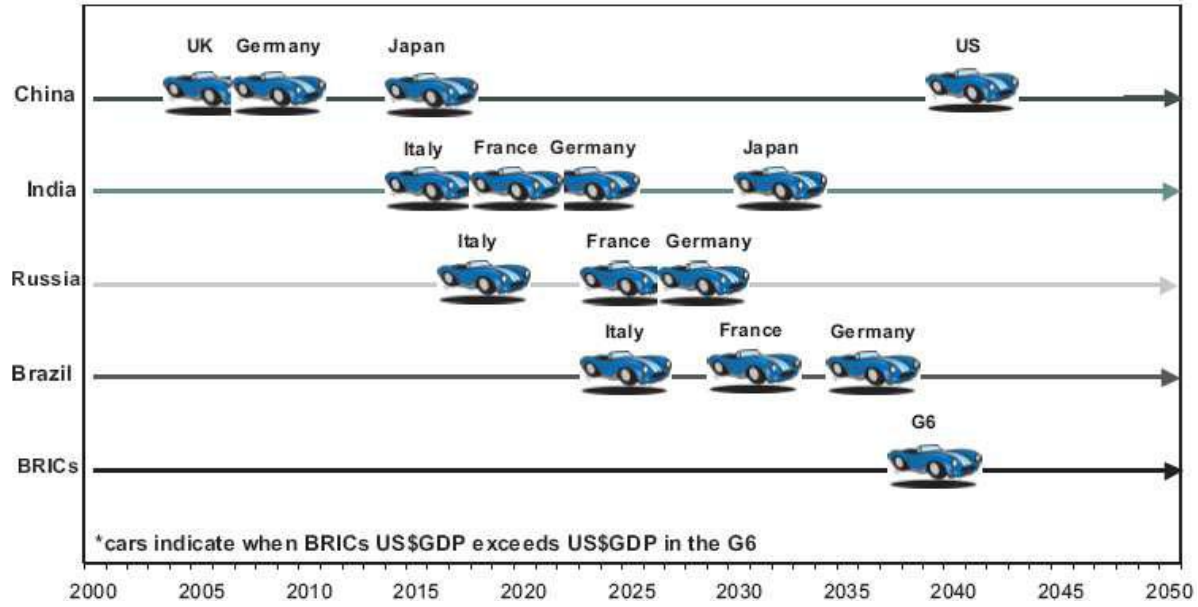

بيئة جغرافية وإستراتيجية حاسمة بالنسبة للمغرب

- على الرغم من الفرص التي يتيحها الوضع المتقدم، ينتمي المغرب لفضاء جهوي يواجه ضعفا هيكليا متنوعا:
  - ✓ توقف اتحاد المغربي العربي،
  - ✓ تأثير محدود لعملية برشلونة في ما يتعلق باستدراك والتقاء الاقتصادات الجنوب متوسطية،
  - ✓ شكوك حول مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط،
  - ✓ تفاقم المنافسة الدولية خاصة الآسيوية، مما يهدد السوق الداخلية والأسواق التقليدية الخاصة بالتصدير على حد سواء،
  - ✓ قدرة محدودة على التفاوض داخل الهيئات الدولية، بسبب غياب المشاورات الجهوية مما ينعكس بضعف التأثير في مجال تحديد الأجندة العالمية.

2. التداعيات الاجتماعية للأزمة العالمية تتفاقم بسبب التطورات الديمغرافية المتناقضة

ظهور نماذج اجتماعية جديدة

- تداعيات واضحة للأزمة العالمية:
  - ✓ إعادة النظر في نظام النمو الليبرالي في جميع أنحاء العالم، مع إبراز حدود آليات السوق باعتبارها محددات خاصة لخلق القيمة وتوزيع ثمار النمو.
  - ✓ زيادة الوعي تسلط الضوء على ضرورة تناوب جهود إعادة توازنات الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية بواسطة تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق إعادة نسج الرابط الاجتماعي (نماذج جديدة تفصل بين اقتصاد السوق ومجتمع السوق).
  - ✓ التساؤلات الكبرى عن استدامة أنظمة الحكامة في البلدان التي تتميز بتنظيمات اجتماعية شخصية واستبدادية (المطالبات بنظام اجتماعي عادل وشامل).

تتفاقم الأزمة الاجتماعية بتطورات ديمغرافية متناقضة

تطور سكان العالم في أفق سنة 2050

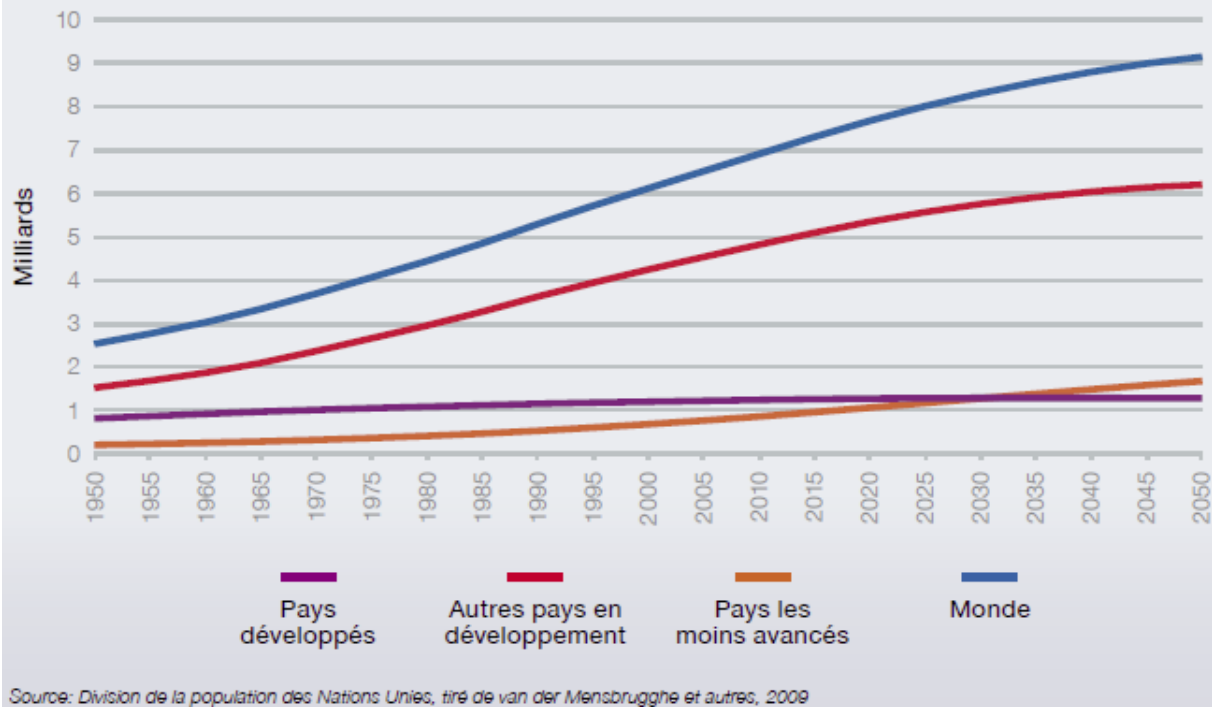

تؤدي الديناميكية الديمغرافية إلى ضغط قوي على سوق الشغل في البلدان السائرة في طريق النمو، بنتيجة مباشرة تتمثل في ارتفاع الهجرة الدولية وسرعة التعمير والتسحيل.

سرعة التعمير حول المدن الكبرى لاسيما في البلدان السائرة في طريق النمو

الانفجار الديمغرافي الحضري، تحدي عالمي

سيصل عدد السكان الحضريين إلى 5 ملايير في أفق 2030، أي 1.6 مليار أكثر من سنة 2008، منها 92% في البلدان السائرة في طريق النمو

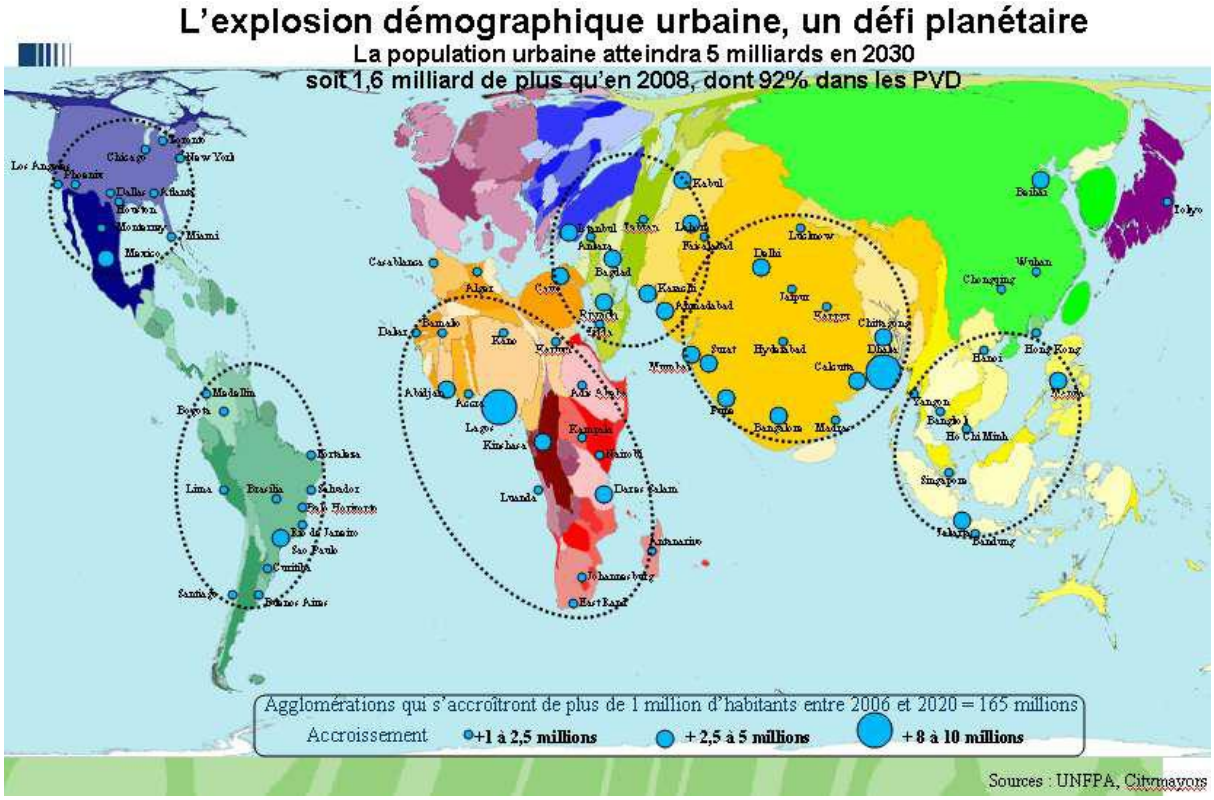

ارتفاع تدفقات الهجرة نحو مناطق الاستقبال التقليدية: الولايات المتحدة وأوربا واليابان وبلدان الخليج بنسبة أقل

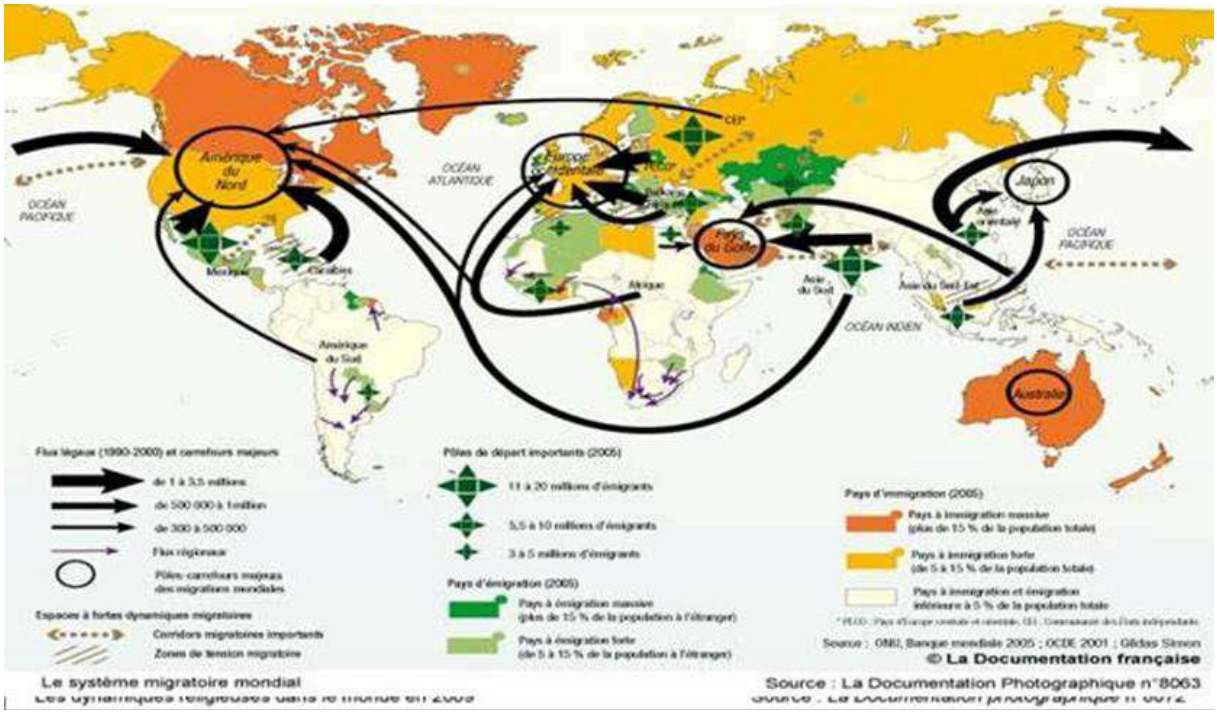

حدوث تحول ديمغرافي في المغرب يطرح تحديات هامة بالنسبة للتشغيل وامتصاص تدفقات الهجرة

تطور البنية حسب الشريحة العمرية للسكان بين 2004 و2030

مرحلة الازدهار الديمغرافي إلى غاية 2014.

بحلول سنة 2015، سيحدث طلب إضافي على سوق الشغل يقدر بـ 400.000 منصب في السنة (مقابل متوسط خلق سنوي حالي يقدر بـ 217.000 منصب).

النسبة المتوقعة للتعمير بوتيرة منحازة: 68% مع تركيز قوي على محور القنيطرة – الجرف الأصفر (37% من الساكنة الحضرية في 2000).

تصبح البلاد أكثر عرضة لعواقب الهجرة الجنوب الصحراوية في بعديها الاقتصادي والمناخي.

وجود شكوك كبيرة بشأن المحددات الديمغرافية، خاصة في ما يتعلق بنسبة المواليد والهجرة.

ارتباط قوي بين وجود نظام اجتماعي منفتح ومستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي

- تنظيمات اجتماعية شخصية واستبدادية.
- تنظيمات اجتماعية شخصية ومجزأة.
- نظام اجتماعي منفتح.

التماسك الاجتماعي- النمو الاقتصادي

الرشوة: تولد الكلفات المباشرة وغير المباشرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الثقة المؤسساتية وفي ما بين الأشخاص: أساس الرأسمال الاجتماعي والاستقرار السياسي والاجتماعي لبلد ما (محدد رئيسي للتنافسية والجاذبية).

الفوارق الاجتماعية: تعيق الفوارق إمكانات النمو الاقتصادي خاصة إذا كانت مرتبطة بتفاوت القدرات (الحصول على الخدمات الأساسية، الصحة، التربية، السكن...).

استمرار وجود فوارق كبيرة في ما يتعلق بالتنمية

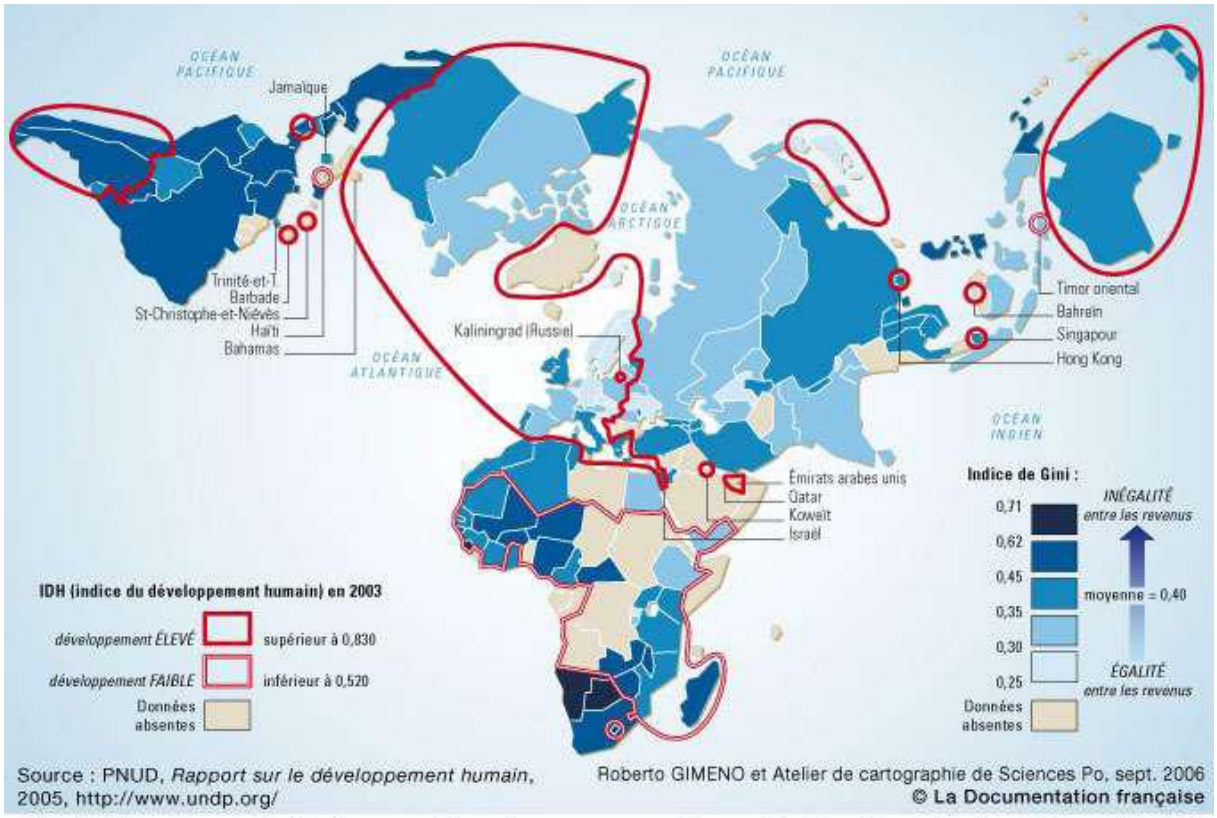

Inégalité des revenus et développement humain Source : *Questions internationales* n°22, nov.-déc. 2006

العولمة بسرعات متعددة مع إقامة حواجز تفصل بين الفضاءات المزدهرة ذات تنمية عالية وبين الفضاءات السائرة في طريق النمو.

إعادة النظر في الثقة في المؤسسات في جميع أنحاء العالم

- لقد تآكلت الثقة في المؤسسات التمثيلية في جميع أنحاء العالم تحت تأثير النتائج الاجتماعية والأزمة وأشكال الحكامة المتبعة لمواجهتها (اللجوء إلى تدابير أقل حساسية بالنسبة للطبقات الاجتماعية المحرومة).

- يلاحظ هذا الاستنتاج في البلدان حيث لا تنتج هذه المؤسسات عن الانتخابات ذات المصداقية وحيث بدت الأجهزة الموجودة عاجزة عن دعم التضامن وترسيخ الشفافية والحفاظ على المنافسة.

- إعادة النظر في الاستقرار السياسي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت تأثير تراكم العديد من أوجه النقص (الأنظمة الاستبدادية وعجز المؤسسات واستفحال الرشوة وارتفاع الفوارق الاجتماعية...).

الرهانات الهامة بالنسبة للمغرب في ما يتعلق بإعادة نسج الرابط الاجتماعي وترسيخ التماسك

- محاربة الفوارق الاجتماعية من أجل تأمين النمو الاقتصادي.
- المحافظة على التنوع الثقافي المغربي وغناه ووضعه في خدمة تنمية البلاد وذلك في إطار الجهوية المتقدمة.
- تعزيز نظام القيم بهدف تعزيز الهوية المغربية المواطنة.
- إدماج الشباب وإشراكهم كفاعل أساسي في سيرورة تنمية البلاد.

3. توازن طاقي وبيئي عالمي هش

سياق طاقي عالمي خاضع لشكوك هامة

- طلب طاقي عالمي ما فتئ يرتفع تحت التأثير الديمغرافي والنمو الاقتصادي، لاسيما في البلدان السائرة في طريق النمو.

- ✓ حسب سيناريو الوكالة الدولية للطاقة، قد يصل الطلب العالمي على الطاقة الأولية 17 جيغا طن مكافئة للبترول في أفق 2030، أي بنسبة نمو متوسطة تقدر بـ 1.6% في السنة.

- عرض طاقي عالمي يتميز بتوزيع غير متكافئ للموارد الطبيعية على المستوى الجغرافي، في خضم الضغوط الجغرافية والسياسية.

- وجود شكوك هامة في المستويات الفعلية للاحتياطيات العالمية من الطاقات الأحفورية، لاسيما البترول.

توازن بيئي هش

- إن البيئة ليست موردا مستمرا، وقد استنزفه كثيرا النشاط البشري خلال العقود الأخيرة:

- ✓ تتجاوز البصمة البيئية العالمية القدرة الحيوية للأرض، فالإنسان يستنزف موارد أكثر مما تستطيع الطبيعة إنتاجه.
- ✓ تباين سريع للتنوع الطبيعي في العالم، فقد انخفض عدد أنواع الفقاريات بنسبة 40% بين 1970 و2000، وقام النشاط الإنساني بتسريع وتيرة اختفاء الأصناف بـ 100 مرة. والجدير بالذكر أن 13 مليون هكتار من الغابات في العالم تختفي سنويا.
- ✓ اضطراب النظم الطبيعية للعالم، لاسيما المناخ مع التأثيرات الملحوظة على تفاقم الأحداث القصوى (الفيضانات الكارثية والحرائق المدمرة...) وارتفاع القحولة والتصحر.

تغيرات درجات الحرارة ومستوى البحر والغطاء الثلجي والنصف الشمالي من الكرة الأرضية

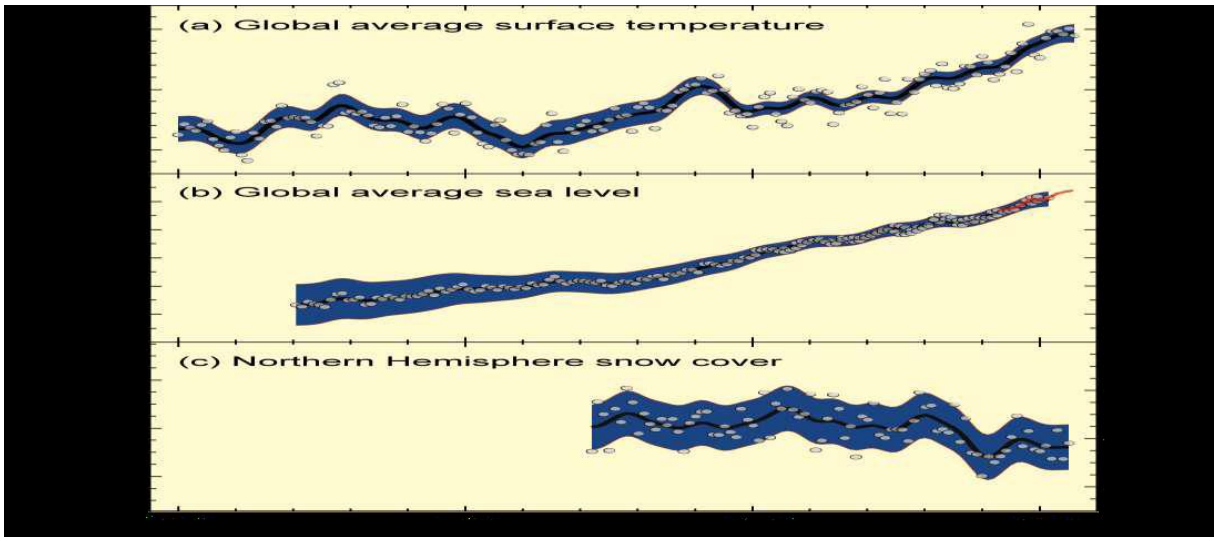

سيناريوهات انبعاثات الغازات الدفيئة من 2000 إلى 2100 (في غياب سياسات مناخية إضافية) والتوقعات بالنسبة لدرجات الحرارة السطحية

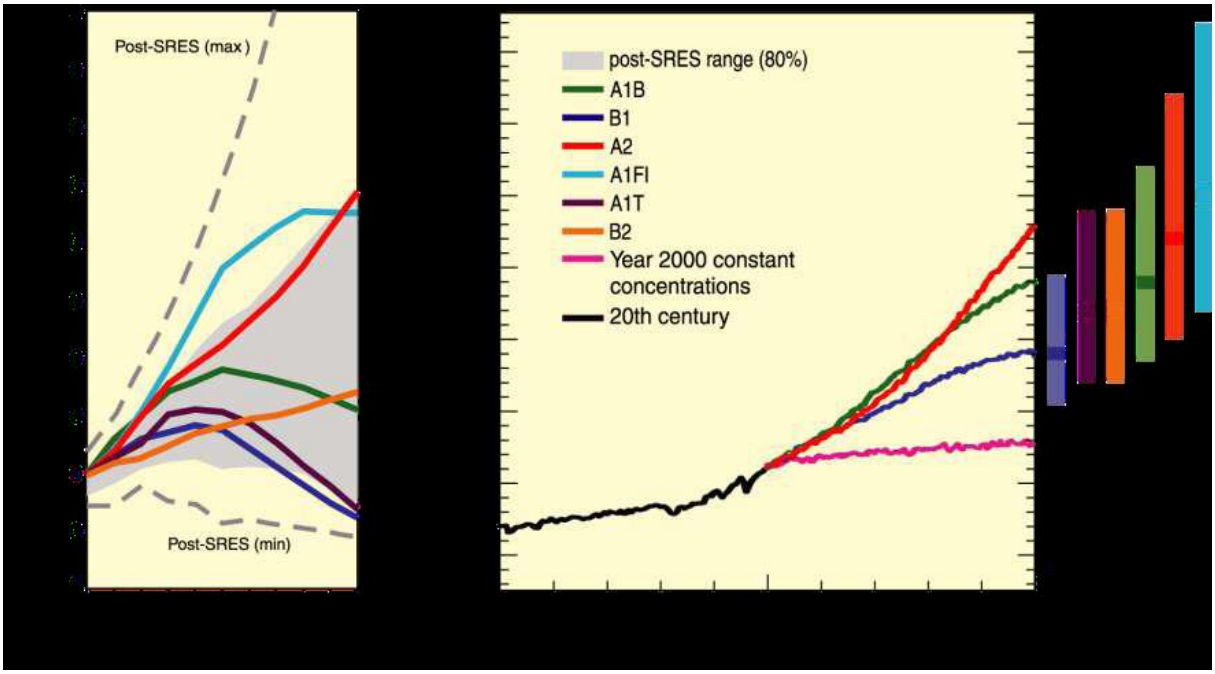

التوزيع البيئي أمام انشغال كبير للمجتمع الدولي

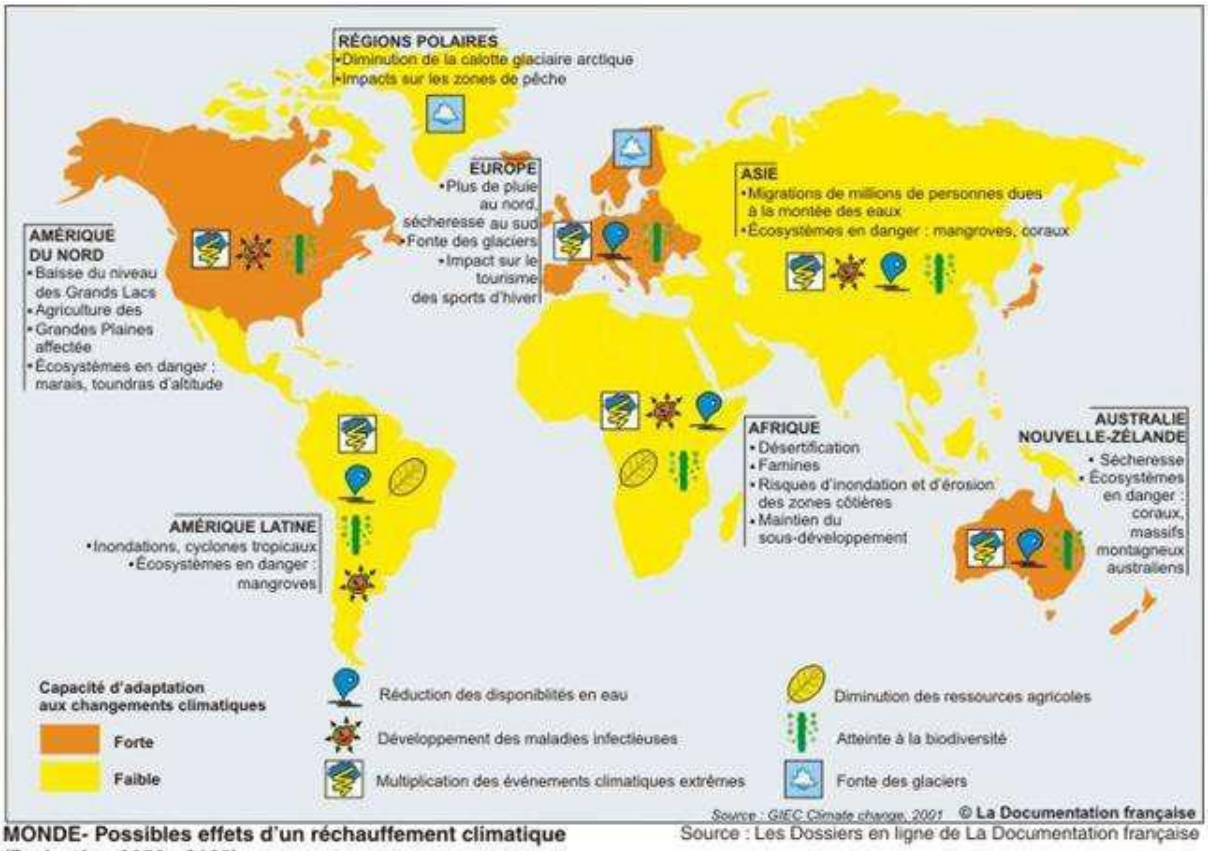

MONDE- Possibles effets d'un réchauffement climatique (Projection 2050 - 2100)

Source : Les Dossiers en ligne de La Documentation française

تضع تأثيرات التغيرات المناخية استمرار حياة الإنسان في امتحان عسير (القلق المائي والرهانات الصحية والأمن الغذائي والظواهر القصوى...) مع قدرات غير متكافئة على التكيف حسب مستوى تنمية البلدان.

تهديدات حقيقية للموارد المائية

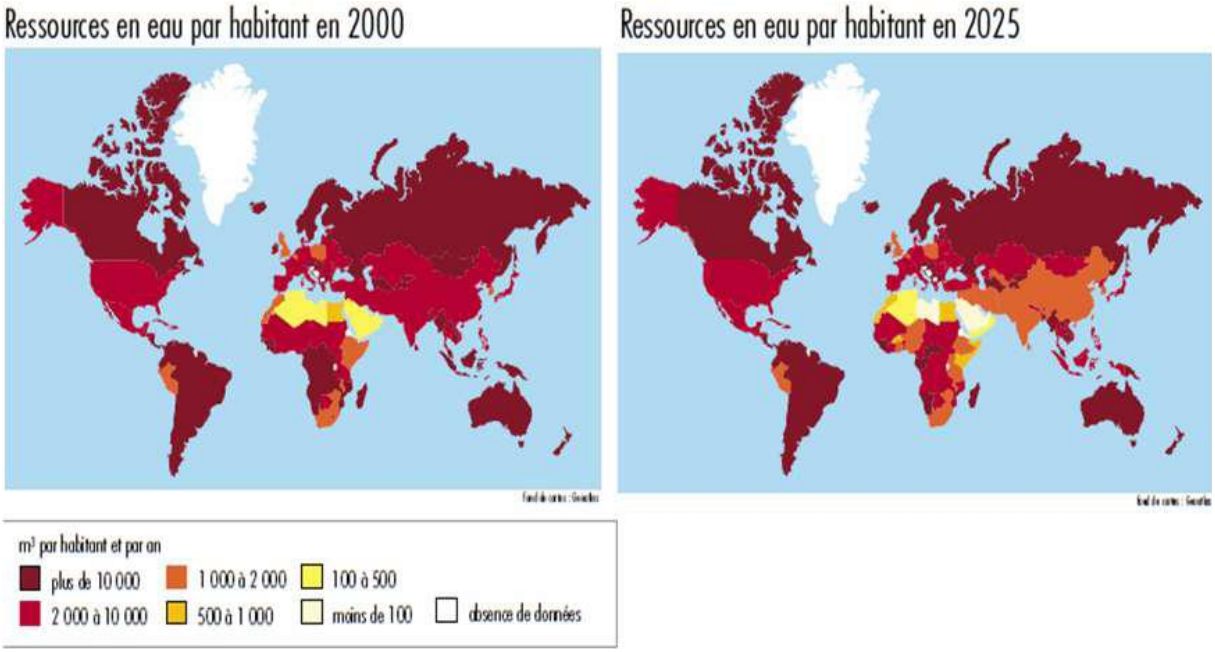

تعرض المغرب بشكل كبير للتغيرات المناخية

المناخ المستقبلي (2070- 2099)
على أساس مرجع المناخ (1961-2000)

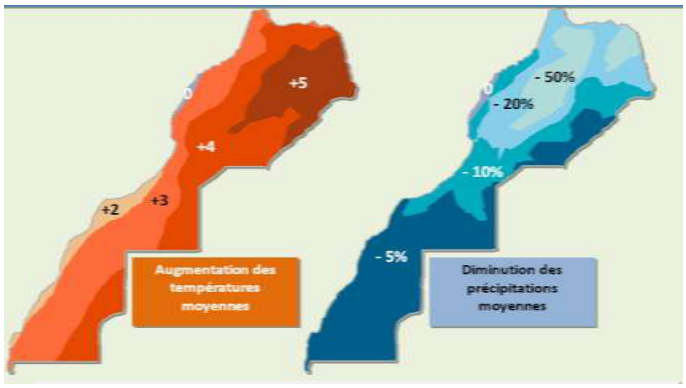

تطور الوضع المائي بالمغرب

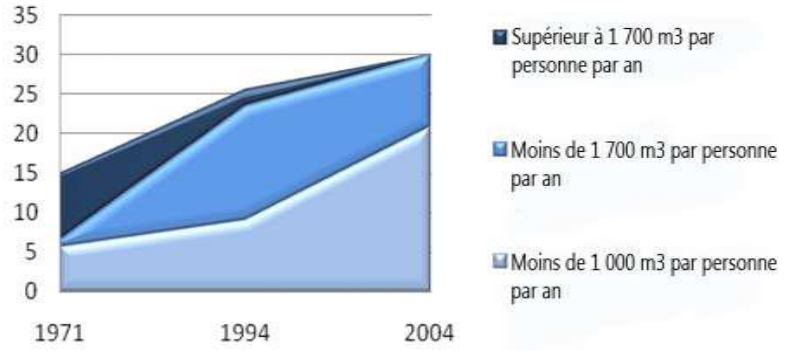

ارتفاع القحولة مع تأثيرات قوية على توازن الأنظمة البيئية خاصة الموارد المائية

تعرض السواحل لارتفاع مستوى الماء مما يهدد السكان والأنشطة الاقتصادية

ظهور الوعي لفائدة إعادة توازن نماذج التنمية لكن مع التردد في القيام بتعهدات ملزمة

- اهتمام متجدد لفائدة البيئة خاصة من خلال المكانة التي منحت لها في مخططات الانتعاش الاقتصادي عبر العالم، لاسيما في الاتحاد الأوربي (تخصيص 120 مليار دولار للاقتصاد الأخضر) والولايات المتحدة (51 مليار دولار لفائدة قطاع الطاقة والبيئة بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية).

- إلا أن هناك تأخر في اتخاذ التزام دولي على الرغم من بعض التقدم المسجل خلال القمة الأخيرة بكنكون في دجنبر 2010:

- ✓ إعادة إدماج الالتزامات المأخوذة خلال الدورة السابقة للمفاوضات بكوبنهاغن سنة 2009، في الإطار الأممي المتعدد الأطراف.
- ✓ انطلاقة جديدة للمفاوضات بشأن متابعة وتوسيع وسائل السوق التي وضعها اتفاق كيوطو.
- ✓ وضع خارطة طريق تقنية ومنهجية للمفاوضات القادمة خلال مفاوضات الأطراف المرتقبة في دجنبر 2011 بدربان، جنوب إفريقيا.

4. الرهانات الكبرى في مجال الغذاء

إمكانية مفيدة بالنسبة للأرض تتفاقم بسبب ارتفاع الطلب الناتج خاصة عن النمو الديمغرافي

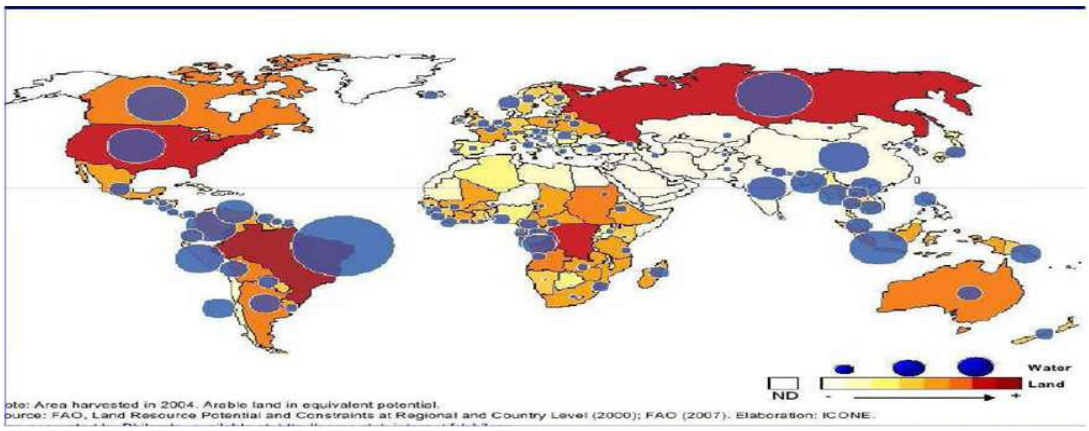

لقد استنزفت كل من آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إمكاناتها من الأراضي الصالحة للزراعة كما استغلت حصة واسعة من مواردها المائية المتجددة.

- هناك تحدي كبير يجب رفعه في ما يتعلق بالإنتاج الزراعي لتغطية حاجيات الساكنة العالمية السريعة النمو.

- حسب منظمة الأغذية والزراعة، لتوفير الغذاء للساكنة العالمية التي ستمر من 6.9 مليار في 2009 إلى 9.1 في أفق 2050، يجب رفع الإنتاج الزراعي بنسبة 70%.

- يجب استثمار 44 مليار دولار في الزراعة في البلدان السائرة في طريق النمو، مقابل 7.9 مليار دولار في الوقت الراهن (تحسن الحصول على المدخلات الحديثة وتطور نظم الري والمكننة والتخزين والطرق والبنيات التحتية القروية وتكوين الفلاحين...).

سياق عالمي يتسم بارتفاع مستدام في أسعار المواد الزراعية الأساسية

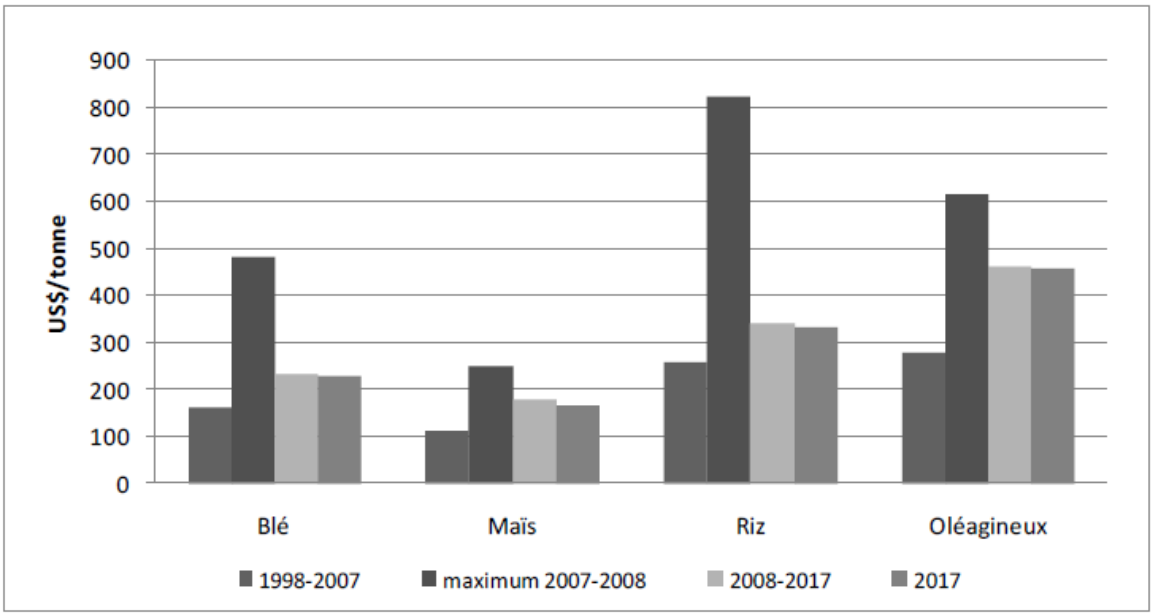

- أزمة غذائية تحجبها مؤقتا الأزمة الاقتصادية العالمية.

تقدم ملحوظ لظاهرة "الاستيلاء على الأراضي"

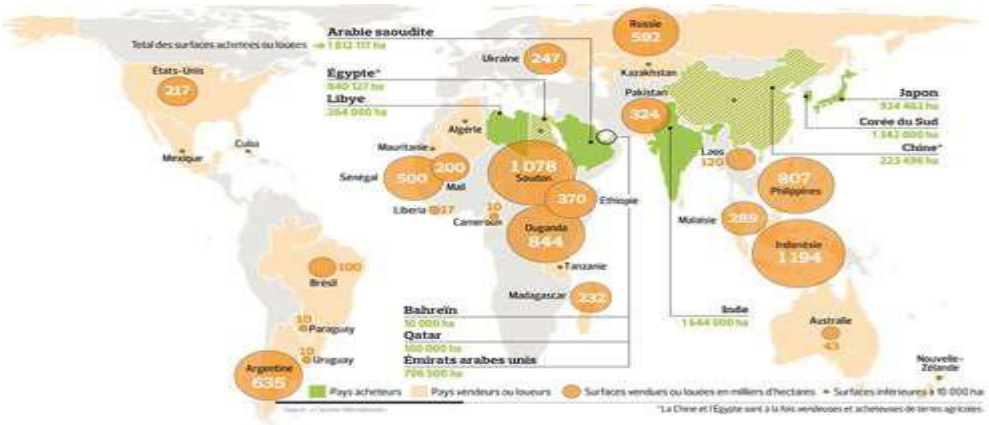

تتوفر الصين وكوريا الجنوبية واليابان والعربية السعودية حاليا على 5 مليون هكتار للزراعة خارج التراب الوطني.

وتعتبر إفريقيا المنطقة الجغرافية الرئيسية لكراء الأراضي الصالحة للزراعة، فالمشترون هم مجموعات تتوفر على إمكانيات مالية للري والتخصيب، مما سيرفع من الإنتاجية الزراعية في القارة.

إمكانات زراعية قوية لاسيما في إفريقيا (مطري) وأوربا (مروي)

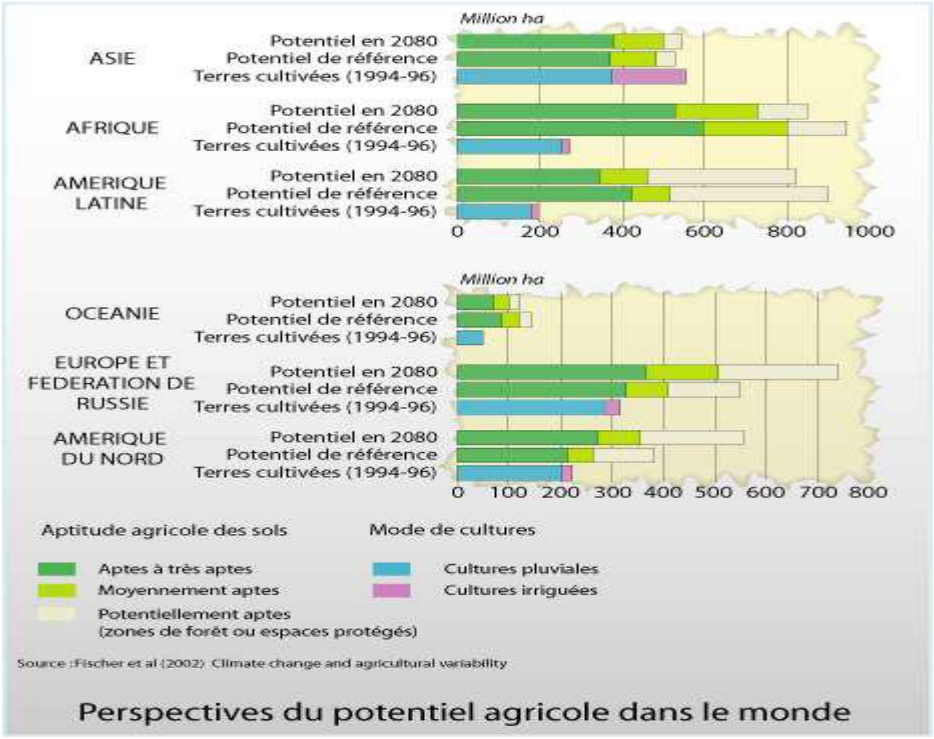

آفاق الإمكانات الزراعية في العالم

5. التحديات الكبرى التي يجب على المغرب أن يرفعها لكي يجعل لنفسه مكانة إيجابية في عالم ما بعد الأزمة

تحديات على المدى المتوسط والبعيد ذات أهمية كبيرة

التحديات الرئيسية للبيئة الدولية

- الرهانات المرتبطة بتغير العالم والتي تسلط الضوء على تنوع التحالفات الإستراتيجية.
- الرهانات الاجتماعية الحاسمة للاستقرار والتماسك الاجتماعيين.
- الرهانات الديمغرافية: ضبط نسبة الهجرة، الضغوطات على سوق الشغل، هروب الكفاءات.
- الرهانات البيئية الكبيرة: الماء والطاقة والأمن الغذائي.

ضرورة وضع إستراتيجية للتنافسية الشاملة من أجل مواجهة أفضل لرهانات السياق العالمي

ردود شاملة ومتكاملة

- التطوير المستمر للامتيازات التنافسية للبلاد من أجل مواجهة القواعد التنافسية الجديدة.
- تدبير أفضل للتغيرات المجتمعاتية بهدف تسريع تقدم المغرب من مجتمع الروابط إلى مجتمع الحق والقانون.

- تحويل التحدي الديمغرافي إلى فرصة للتنمية.

- التكيف مع التغيرات المناخية بواسطة إستراتيجية بيئية متعددة الأبعاد.

شكرا على انتباهكم.